مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

تحليل وتقييم تجربة استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة
حالة دولة تركيا للفترة 2002-2015

Analysis and assessment of emerging countries' experience in local development strategy
The case of Turkey for the period 2002-2015

د. أحمد نصير
جامعة حمة لخضر - الوادي
الجزائر

أ. سليمان زواري فرحات
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/10/29 تاريخ قبول النشر: 2015/12/01

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل وتقييم تجربة استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة من خلال التجربة التركية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد منذ سنة 2002 مما مكن من تحقيق أطول فترة ازدهار اقتصادي في تاريخ تركيا، فالاستثمارات الأجنبية أصبحت أضعاف ما كانت عليه وبلغ مجموعها منذ سنة 2002 أكثر من أربعمائة مليار دولار – وهذا أكثر بكثير مما جرى استثماره في الستين سنة السابقة–، إضافة إلى ذلك، نما دخل الفرد وبلغ حوالي اثني عشر ألف دولار أمريكي ليكون بذلك قد تضاعف ثلاث مرات عما كان من قبل.

علاوة على ذلك فقد تم حتى الآن تحقيق إنجازات شتى على صعيد البنية التحتية، مثل شق الطرق السريعة وبناء الجسور، وتوفير الكهرباء والمياه الجارية، كما تم التقليل من نسبة البطالة وحجم التضخم المالي وجرى اعتماد التأمين الصحي القانوني؛ كلها إجراءات تستفيد منها على وجه الخصوص الفئات غير المتعلمة وذات الدخل المحدود.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية ، الاقتصاد التركي ، المؤشرات الاقتصادية.

Abstract:

This study seeks to shed light on the analysis and evaluation of local development strategy experience in emerging countries through the Turkish experience in the light of the political and economic changes taking place in the country since 2002, which led to achieve the longest period of economic boom in the history of Turkey, foreign investment have been doubled according to what they used to be, with more than four hundred billion dollars since 2002 - this is much more than what was invested in the last sixty years, in addition to that, per capita income grew to about twelve-thousand US dollars to be tripled from what it was before. Moreover, various achievements have been realized in the infrastructure, such as highway incision and bridge construction, and the provision of electricity and running water, the unemployment and inflation have been reduced and the legal health insurance has been adopted; all actions benefiting in particular categories uneducated and low-incom.

Key words: *Local development, Turkish economy, Economic indicators.*

المقدمة :

خلال عقد التسعينيات الماضي، كان لعدم اليقين السياسي في تركيا آثار سلبية تركت الاقتصاد تحت وطأة الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري. أخفقت الحكومات الائتلافية في معالجة هذه المشكلات. وبداية من سنة 2002، تم وضع منظور جديد للاقتصاد والسياسة الخارجية، يشار إليه إجمالا بـ«تركيا الجديدة». أكدت الحكومة الانضباط المالي، والتحول الهيكلي، والخصخصة. خلال هذه الفترة، تعافت تركيا سريعا من الآثار السلبية لأزمة2001 المالية، وحققت معدل نمو مطرد. كما نجت البلاد من أزمة 2008 المالية العالمية بأقل ضرر.

وقد شهدت تركيا بعد هذه الإصلاحات قفزه في الاقتصاد بين عام 2002 – 2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار بنسبة 6.80 وقفز دخل المواطن من 3300 دولار في السنة إلى 10000 دولار، والهدف المراد أن يكون دخل الفرد 25000 دولار، وتجاوزت تركيا حد العجز والتضخم وخاصة بعد أن فتحت الدولة المجال للاستثمار الخارجي وألغت تأشيرات الدخول مع بعض الدول للتشجيع على إزالة عوائق الاستثمار، حيث أصبحت تركيا أكثر الدول جذبا للاستثمار، بحيث أصبحت في المركز السادس عشر عالميا في التصنيف الاقتصادي العالمي وفي المركز السادس أوربيا، وأرتفع حجم الصادرات التركي من 33 مليار دولار إلى 130 مليار دولار في نهاية عام 2008، لذلك

أدركت تركيا ما يهم المواطن، وقد تم تحديد سنة 2023 كسنة ستحتل فيها تركيا المركز العاشر دوليا في الاقتصاد، وأن تصل قيمة الصادرات التركية إلى 500 مليار دولار، كما وعد بتخفيض البطالة وبناء مساكن للفقراء ولقد انعكست هذه الإصلاحات على الشعب التركي.

مما سبق يمكن الطرح الاشكال التالي لهذه الدراسة :

هل أن الاصلاحات التنموية حققت الاهداف المرجوة للاقتصاد التركي من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية ؟.

وسنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى النقاط التالية:

أولا: مفاهيم نظرية حول التنمية المحلية

ثانيا: مراحل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية

ثالثا: لمحة حول التنمية المحلية في الاقتصاد التركي منذ سنة 2002

رابعا : تقييم اصلاحات التنمية المحلية في تركيا 2002-2015

أولا: مفاهيم نظرية حول التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في الستينيات[1]، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية[2].

تعددت تعريفات التنمية وتوحدت أهدافها في أن التنمية استغلال أمثل للموارد المادية والبشرية وتوظيفها للرقى بالإنسان وتحسين مستوى دخله، وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولمجتمعه، وهذا لا يحدث إلا بوجود أفاق وتطلعات على المستوى المحلي تتمثل في تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية ودعم الاستثمار المحلي عن طريق استخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف التي تعين في تحقيق التنمية المحلية[3].

ويعرفها محي الدين صابر بأنها:" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن

طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"[4] .

وهناك من يرى بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[5] .

قبل ما ننظر في كيف يتم القيام بعملية التنمية الاقتصادية المحلية، لا بد من النظر في كيف تطورت هذه العملية. وتشير التطورات التي أدت إلى عملية التنمية الاقتصادية المحلية إلى وجود عدد من الطرق التي مكن بها "إنجاز" عملية تنمية اقتصادية محلية. وهذه لها أهميتها جدا من أجل تفادي ارتكاب الأخطاء التي كانت ترتكب في الماضي.

ثانيا: مراحل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية:

كيف يتم القيام بعملية تنمية اقتصادية محلية: بناء استراتيجيات تنمية اقتصادية محلية وتنفيذها؟.

إن الممارسات السليمة تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية المحلية ببلورة استراتيجية لها. إن استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تعتبر من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية. ومثاليا، فإن أي استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية لا بد أن تشكل إحدى مكونات لخطة استراتيجية واسعة على نطاق المجتمع المحلي. وتقليديا، فإن الإطار الأفق الزمني لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية يبلغ خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأداء على المدى القصير والمتوسط والطويل. وعملية التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية الاقتصادية المحلية تقليديا لها خمس مراحل.

الجدول رقم (01): التنمية الاقتصادية المحلية: عملية تخطيط استراتيجي ذات خمس مراحل

المراحل	نوعية التخطيط
المرحلة الأولى	تنظيم المجهود
المرحلة الثانية	إجراء التقييم للقدرة على المنافسة
المرحلة الثالثة	بلورة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
المرحلة الرابعة	تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
المرحلة الخامسة	مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

المصدر: رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 21.

– **المرحلة الأولى:** تنظيم المجهود من خلال تطوير فريق إدارة شبكة لربط الشركاء المعنيين: يعتمد تحقيق نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة (حكومية)، ولقطاع نشاطات الأعمال (خاصة) ولقطاعات منظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية، منظمات ترتكز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلي، النقابات الحرفية، وجمعيات اجتماعية، ومدنية ودينية، ومنظمات مهنية خاصة، ومراكز أبحاث ومؤسسات تدريب وغيرها من الجماعات التي لها مصالح معهودة في الاقتصاد المحلي.

– **المرحلة الثانية: إجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة:** إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن وضع الاستراتيجيات للمستقبل. وسيعمل تقييم أولي على استخدام ما تتوفر من معرفة كمية ونوعية، ومهارات غيرها من الموارد لتساعد تحديد الاتجاه الاستراتيجي التي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي. وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة. فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة هي جمع المعلومات. وهناك أدوات عديدة بما في ذلك تحليل (SWOT)، مؤشرات اقتصادية وإقليمية للمقارنة، مثل نصيب الموقع وتحليل تحول النصيب، يمكن استخدامها لتحليل البيانات هذه من أجل تطوير التقييم للقدرة على المنافسة.

– **المرحلة الثالثة: إيجاد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية** كما هو الحال في وضع خطط استراتيجية التنمية للمدن الشاملة، فإن الغاية من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن تتحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية

الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية. ولاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية عدد من المكونات[6].

– **المرحلة الرابعة: تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية:** ما يسير التنفيذ للاستراتيجية هو وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي بدورها تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة. وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة، والموارد البشرية والدلالات المؤسسية والإجرائية. وبالتالي، هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية الاقتصادية المحلية. وتبين خطة العمل تسلسل هرمي من المهام، الأطراف المسئولة عنها، جداول زمنية واقعية، الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية، وما هي مصادر التمويل، المخرجات والتأثيرات المتوقعة، إجراءات الأداء والأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حده. وتلعب خطة التنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس في ما بينها على الموارد المتاحة.

– **المرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية:** لا بد ما تجرى مراجعة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على الأقل مرة واحدة في السنة. ولا بد ما تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي وللموارد المتاحة في مجهود تنفيذ الاستراتيجية. ولا يجب أن تغطي علمية المراجعة المدخلات، والمخرجات والتأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ، ومستويات المشاركة، وديناميكيات الأحوال المحلية المتغيرة والعلاقات الاقتصادية (والسياسية) المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية والدولية. بجانب المراجعة للاستراتيجية بكاملها، لا بد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حده. ستعمل هذه الأنظمة على إعطاء صانعي القرارات الأدوات التي يحتاجونها لتكييف الاستراتيجية بما يتجاوب الأحوال المحلية الحيوية الفعالة.

ثالثا: لمحة حول التنمية المحلية في الاقتصاد التركي منذ سنة 2002:

لقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي مما أدى لتحقيقه أداء أقل من إمكاناته الكاملة. كما كان لمستويات عدم اليقين السياسي العالية خلال التسعينيات تأثير سلبي على عدد من المجالات، منها الاقتصاد. خلال هذه الفترة، تُرِك ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزيادة عجز الحساب الجاري، وأصبح الاقتصاد عرضة لصدمات محلية ودولية[7]. وقد أخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ

التدابير اللازمة والسياسات الملائمة. كانت هذه هي الظروف التي شهدت تركيا في ظلها إحدى أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها سنة 2001. عقب الأزمة المالية مباشرة، وبعد انتخابات 2002، تم الشروع في سلسلة إصلاحات مست جميع المجالات الرئيسة، والتي يشار إليها مجتمعة بـ«تركيا الجديدة» [8].

وقد انقسمت الدراسات العربية التي تناولت الشأن التركي، منذ سنة 2002، إلى صنفين بارزين [9]:

- ❖ الأول: دراسات اهتمت بعلاقات تركيا الدولية.
- ❖ والثاني: يضم دراسات ركّزت على مضامين الأدوار الدبلوماسية، والقيمية، والمعنوية، والاقتصادية، وغيرها لتركيا اقليميا.

رابعا: تقييم اصلاحات التنمية المحلية في تركيا 2002-2015

شهدت تركيا إصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ سنة 2002، وقد وصف المراقبون المستقلون وتيرة الإصلاحات هذه "**بالثورة الصامتة**"، وقد ساهمت هذه الاصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في بيئتها الإقليمية. وشملت الإصلاحات مجالات مختلفة، وهي على النحو الآتي:

1- الاصلاحات الاقتصادية والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية:

قبل سنة 2002 كانت تركيا تعاني من أزمة اقتصادية حادة، ولتجاوز تلك الأزمة تم تغيير مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي أعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، فتم على سبيل المثال : ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته[10].

- ❖ **سياسات معالجة البطالة:**

إن حقيقة البطالة في تركيا هي البطالة الهيكلية، فالشباب المتخرج هو المتسبب في ارتفاع معدلات البطالة، ولخطورة هذه المشكلة، تعمل تركيا على إصلاح وتنظيم سوق العمل وفقا للاحتياجات المطروحة فيه.

ويرى اليسار الليبرالي نهج التنمية الاقتصادية هو الحل لمشكلة البطالة، بينما يرى الطرف الآخر أن البطالة مشكلة اجتماعية، وسياسات التوظيف يجب أن تضع الأولوية وفقا للمجتمعات والثقافات والقوى السياسية.

وقد بدأ التخطيط للاقتصاد عام 1963 بإتباع سياسة التصنيع، إذ يعتبر المجتمع التركي مجتمعا زراعيا، وقد تم اختياره على أساس سياسة خلق أكثر فرص العمل ممكنة، ومع ذلك، وخلال هذه الفترة تزايدت معدلات البطالة بسبب عدم توافق متطلبات سوق العمل مع عارضي القوة العاملة، مما اوجد مشاكل الهجرة الداخلية من العمالة، فضلا عن الهجرة الخارجية.

وفي عام 1980اعتمدت تركيا سياسة جلب الاستثمارات برفع سعر الفائدة من أجل خفض البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وبسبب دخول العديد من الشركات غير المنتجة للاستثمارات في الموارد الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، بل في الميدان المالي فقط، بقيت تركيا تواجه معدلات البطالة المرتفعة.

وفي عام 1988، أصدرت تركيا عدة لوائح تتضمن تنظيم سوق العمل، وبذلك جاءت لائحة التعليم والإعداد لرجال الأعمال في هذا المجال، وقد لعبت دورا في إعداد دورات تدريبية لضمان فرص العمل، وتهدف هذه اللائحة إلى إقامة شراكة تستهدف بشكل خاص العاطلين عن العمل غير المهرة من الأفراد لكسب المؤهلات، وبذلك تضمن لهم دورات التدريب المهني للتوظيف، وقد تم افتتاح الدورات في كل المقاطعات والأقاليم على أساس خصائص كل إقليم ومجالات المتدربين.

ومع تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير، أصبحت تركيا تنظر إلى البطالة الهيكلية في شكل مستقل، نظرا لزيادة فرص العمل وتشجيع روح المبادرة والعمل لزيادة الإنتاجية، وباعتماد مبدأ التعليم مدى الحياة تماشيا مع تطور المؤهلات، اذ يعد واحدة من أهم الحلول المتقدمة في السنوات الأخيرة ضد البطالة.

ويتوقع إدخال المزيد من الحرية في القوانين والالتزامات، والمرونة في سوق العمل، مع إزالة الضوابط غير الضرورية على سوق العمل، يمكن أن تخلق مجالات عمل جديدة.

وحسب بعض الخبراء فان العمل لدى الشعب التركي أصبح ثقافة، وأحد أهم مكونات الشخصية الوطنية، فالفرد التركي بلا عمل لا يساوي شيئا[11].

تقدر نسبة البطالة في تركيا لسنة 2011 ب 11.5%، وقد انخفض هذا المعدل بعد أن كان 14.4% سنة 2010، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 2.946.000 عامل، وارتفع عدد العاملين إلى 22.802.000 عامل.

وتقسم نسبة البطالة على القطاعات كالتالي: في القطاعات غير الزراعية 14.2%، ونسبة العاملين في القطاع الزراعي 24.4%، و20.4% في القطاع الصناعي، و5.9% في قطاع البناء، و49.3% في قطاع الخدمات[12].

ويعتبر الشباب التركي حجر الزاوية في نمو القوى العاملة وقد ساعدوا تركيا على احتلال مكانة عالية بين منافسيها، وذلك بفضل المؤهلات والمهارات والإخلاص في العمل والحوافز التي يقدمها، علما أن سوق العمل التركي من أفضل الأسواق في العالم.

إذ تتمتع القوى العاملة التركية بقوى عاملة من الشباب المفعمين بالحيوية، ويبلغ متوسط أعمار أفرادها 27.3 سنة، بالإضافة إلى التزامها بأخلاقيات العمل باعتبارها جزء لا يتجزأ من ثقافة العمل في تركيا. حيث يحظى مكان العمل كمؤسسة بقدر كبير من الاحترام في تركيا وذلك لأنه يمنحهم فرصة اظهار مهاراتهم وتطوير أنفسهم. ويظهر إخلاص القوى العاملة التركية للعمل من خلال القدرة الإنتاجية المرتفعة لتركيا، وانخفاض نسبة الغياب ومكانتها العالية كواحدة من البلدان التي تسجل أعلى معدلات لساعات العمل السنوية[13].

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة خلال سنتي 2014 والسداسي الأول لسنة 2015

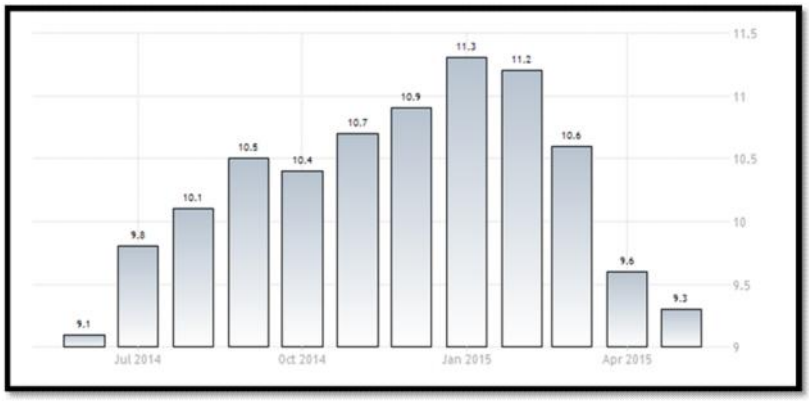

المصدر: إحصائيات البنك العالمي خلال سنتي 2014 والسداسي لسنة 2015.

بلغ معدل البطالة في تركيا 11.2%، بحسب بيانات "معهد الإحصاء التركي" في الربع الأول من سنة 2015 مقارنة بـ 10.2 % في الفترة ذاتها من عام 2014.

وبعد السمعة التي اكتسبتها تركيا منذ 2002 بتحقيق تسارع في النشاط الاقتصادي، غلا أنه يواجه ضعفاً في النمو، مما يبرر اللجوء للضغط على البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة. وأكد وزير المال أن "إيرادات الضرائب القوية تشير إلى التعافي".

وأشار المعهد إلى أن هذا المعدل «جاء أقلّ في شكل طفيف من متوسطه في ثلاثة أشهر حتى فبراير الماضي، والبالغ 11.3%، وأفاد بأن "واحدا من بين كل خمسة أشخاص تراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً مسجل بين العاطلين من العمل، ارتفاعاً من 17% قبل عام". وتراجع معدل البطالة في القطاعات غير الزراعية، الذي يقاس بالمتوسط في ثلاثة أشهر أيضاً، إلى 13.2% في الفترة ذاتها، مقارنة بـ 13.4 % في الفترة من ديسمبر حتى فبراير الماضيين.

وعن وضع المالية العامة، أعلنت وزارة المال، أن الموازنة «أظهرت فائضاً يبلغ 1.375 مليار ليرة (529 مليون دولار)، وآخر أساسياً قيمته 7.46 مليار ليرة في أفريل من سنة 2015»، مقارنة بعجز بلغ 2.7 مليار ليرة وآخر أساسي بقيمة 1.1 مليار في الفترة ذاتها قبل عام.

وأوضح وزير المال أن "**أداء الموازنة التركية هذه السنة، أعلى من ذلك المحقق العام الماضي**"، لافتا إلى أن "إيرادات الضرائب القوية تدل على تعافي الاقتصاد"[14].

❖ **تحقيق معدلات الاستثمار المحلي:**

وضعت تركيا نصب عينيها هدفاً يتمثل أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج الوطني الاجمالي، وحددت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف منها[15]:

- زيادة التقشف وخفض النفقات.
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة ، وتحسين بيئة العمل.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

الى جانب أن معظم الدول المتطورة في مجموعة العشرين، التي ترأست تركيا الدورة الحالية لها في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، ستساهم بشكل كبير في تركيا في عام 2015. سيتمّ تقييم المشاكل الاقتصادية العالمية في القمّة التي ستعقد في تركيا، كما ستزور منظمات مجتمع مدني رئيسية، واقتصاديون، وقادة ومنظمات أعمال تركيا بشكر مستمر. كلّ هذه التطورات ستخلق اعتباراً لتركيا وستزيد قدراتها الاستثمارية.

إضافة إلى ذلك، من المهم أخذ تصريحات المؤسسات التمويلية العالمية بعين الاعتبار عند التخطيط للاستثمار بشكل صحيح. ممّا يجدر برجال الأعمال الالتفات إليه، إعلان البنك الأوروبي للتنمية والإعمار مؤخراً أنّ تركيا تملك محفظة استثمار في البنية التحتية بقيمة 400 مليار دولار.[16].

❖ **تحقيق الناتج المحلي الاجمالي :**

ثمرت السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية نتائج مبشرة بالنجاح، حيث شهد الاقتصاد التركي نموًا قويًا ومطردًا خلال العقد الماضي. وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة.

حققت تركيا تحولاً اقتصادياً جذرياً على مدى العقد الماضي نحو أسس اقتصادية متينة جداً. حيث أصبحت من أكبر 17 اقتصاد في العالم ومن أكبر 6 اقتصاديات في أوروبا، وفق الناتج المحلي الإجمالي الحالي الذي يبلغ حوالى 820 مليار دولار في عام 2013 .[17].

الموقع المميز لتركيا، النمو السكاني، التفوق الديموغرافي، الزيادة في دخل الفرد، التطويرات في البنى التحتية واسعة النطاق، القدرات الكبيرة والقوة العاملة المتعددة العاملة في مجال البناء وحرية أقامة أعمال، كل الأمور آنفة الذكر تعبر عن السبب الرئيسي لتزايد الطلب على سوق العقارات التركية بشكل ملحوظ. ويشكل قطاع العقارات ما قيمته 19.5% من إجمالي الناتج المحلي التركي، الأمر الذي ساعد على خلق إمكانيات هائلة للاستثمار في هذا المجال. كما أن مشاركة قطاع العقارات في الناتج المحلي التركي ازداد بنسبة 2.3% في العالم 2000 و3.8% في العام 2012. بشكل عام نستطيع القول أن نسبة قطاع البناء، الخدمات العقارية، خدمات تأجير وشراء المنازل ازدادت نسبة مشاركتها في الناتج المحلي بنسبة 16.7% بين عامي 2000 و2005. ونسبة الزيادة الأكبر كانت بين العامين 2006 و 2009 وبنسبة 20.5%.

الشكل رقم (02): يمثل الناتج المحلي الإجمالي لتركيا ومقارنتها بمجموعة من دول العالم خلال الربع الأول من سنة 2015

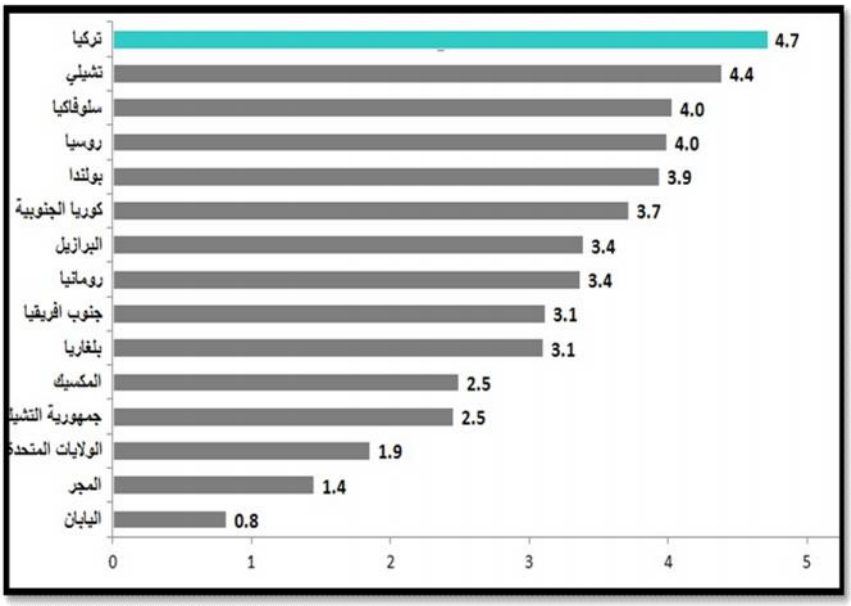

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2015، معهد الإحصاء التركي(TurkStat) .

نظراً للنمو الثابت الذي شهده الاقتصاد التركي، ارتفعت مستويات المعيشة بشكل ملحوظ. وقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مستوى 4,565 دولاراً أمريكياً في عام 2003 إلى 10,404 دولاراً أمريكياً في عام.[18] 2014.

وعلاوة على ما سبق ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتوقع أن تصبح تركيا أسرع نظام اقتصادي بين الأنظمة الاقتصادية النامية في الدول الأعضاء في المنظمة خلال السنوات القادمة بين 2011 و2017، مع متوسط سنوي لمعدل النمو يصل إلى6.7%، والشكل يبن هذه التوقعات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2011-2017.

الشكل رقم (03): التوقعات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2011-2017

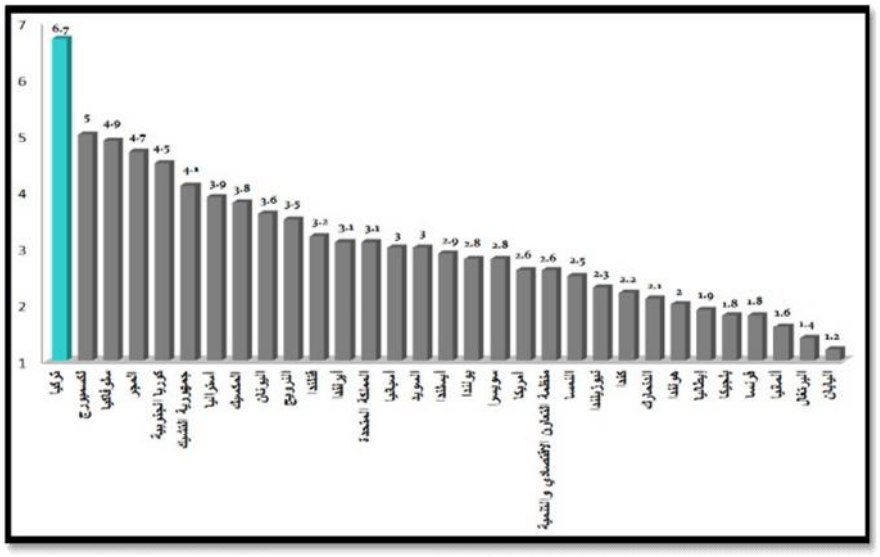

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2015، معهد الإحصاء التركي(TurkStat)

على الرغم من عدد وحجم الأزمات النقدية والمالية المرتبطة بالعملة التي هزت تركيا سنوات 1977،1994، 1997، 2001، 2004، 2008، إلا أنها استطاعت في أقل من 20 سنة أن تتحول من دولة تصنف عالميا في مرحلة النمو إلى دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، فقد أصبحت من بين القوى الاقتصادية المؤثرة عالميا، حيث تدل كل المؤشرات على ذلك، إذ حازت المرتبة 16 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، من بين البلدان المصدرة، والـ 22 من بين البلدان المستوردة، والـ 5 ضمن أكبر الأسواق والمرتبة الـ 15 العالمية الناشئة، ويرجع هذا التحول أساساً إلى الصرامة والانضباط في تجسيد سياسات الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدتها السلطات المحلية لمواجهة مختلف الأزمات التي واجهت الاقتصاد التركي، وقد أسهمت هذه السياسات الإصلاحية، التي أخذت برامج استقرار، في تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، وتحسين أدائه، والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، على السواء.[19].

بعد الأزمة المالية في فبراير 2001، تم الاتفاق على تنفيذ برنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في مايو وكان ذلك ، وكان هذا البرنامج يهدف إلى خفض معدل التضخم إلى

35% في الفترة 2002–2004، وضمان النمو القائم على الصادرات، وتحقيق توزيع أفضل للموارد، كما يتوخى البرنامج أيضاً تحقيق إصلاحات هيكلية تهدف إلى زيادة إمكانات النمو في تركيا.

وفي بداية عام 2002 أصبح البنك المركزي للجمهورية التركية يتمتع بالاستقلالية التامة، فأعلنCBRT مروره إلى استهداف التضخم باعتباره الهدف النهائي للسياسة النقدية، وقد كان إعتماد هذا النظام ضرورياً بسبب ضعف القطاع المالي خلال الفترة 2001–2005، حيث تم تحقيق بعض الإصلاحات فأعيد تحديد دور البنك المركزي، وأعطي دوراً أكثر نشاطاً، وبات هدفه الرئيسي يتمثل في ضمان إستقرار الأسعار ، كما يحتفظ بحق التدخل من أجل تجنب التقلبات الدرامية في سعر الصرف، وتتويجاً لهذا المسعى، تم الإعلان في عام 2001 عن معدلات التضخم للسنوات الثلاث التالية 35% و 20% و 12% في اتفاق مع الحكومة، فضلاً عن تحسن سياسة الاتصال ومصادر المعلومات، وتطوير أدوات وطرق جديدة للتنبؤ بالتضخم، أما في عام 2005 فقد تم عقد اجتماعات لمجلس النقد بهدف اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستوى أسعار الفائدة، وفي أعقاب هذه الاجتماعات، نشر البنك المركزي بياناً أكد فيه أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ.

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن القول أن ما مرت به تركيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005 يمثل مرحلة تمهيدية هدفها تخفيض مستويات التضخم بشكل محسوس، ومن ثمة توفير الأرضية الصلبة من أجل الإعلان الصريح عن تبني سياسة استهداف التضخم، وفي سنة 2006 تم الاعتماد الرسمي للسياسة، حيث اتخذ البنك المركزي التركي الإجراءات الآتية.[20]:

- تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم، باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة والقراءة الواضحة لدى الجمهور، بالإضافة إلى القدرة الجيدة على قياس تكلفة المعيشة.
- معدلات التضخم المستهدفة للسنوات: 2006 و2007 و2008 هي: 5% و 4% و4% على التوالي.
- تم تحديد نطاق السماح بتقلب معدل التضخم الفعلي 2% مقارنة بالمعدل المستهدف، كما قدم البنك المركزي الفاصل الزمني اللازم

لحدوث تغيرات في معدل التضخم الفعلي، وقام بإعطاء التفسيرات الملائمة لذلك.

- تم إنشاء الأفق الزمني حتى يصل فيه معدل التضخم إلى قيمته المثلى، ويحتوي هذا الإجراء تحديدا ضمنياً للسرعة اللازمة للتدخل لمعالجة الاختلال عند وقوعه، ويعتبر هذا صميم الاجراءات المتعلقة بالسياسة في المدى المتوسط.

الشكل رقم (04): معدل التضخم الفعلي والمستهدف للفترة 2002-2012

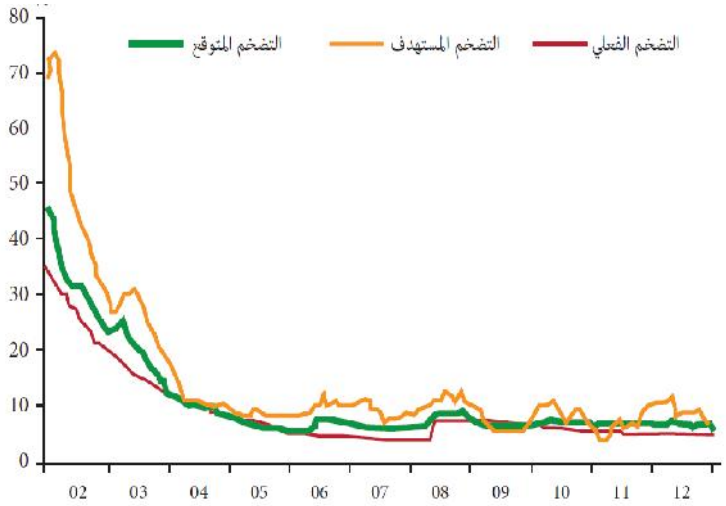

المصدر: شوقي الجباري وحمزة العوادي، سياسة استهداف كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الاشارة إلى تجارب البرازيل، تشيلي وتركيا، مجلة رؤى استراتيجية، أكتوبر 2014، ص:95.

2- الاصلاحات الاقتصادية والمتعلقة بالقطاعات الرئيسية

في هذا العنصر سنحاول التطرق والتركيز على اهم القطاعات الرئيسية التنموية الهدف منها النهوض بالاقتصاد التركي والتي سنوردها في القطاعات التالية: الصحة ، التربية والتعليم ، المواصلات ، البنية التحتية.

2-1- في مجال الصحة:

تعتبر تركيا بتاريخها العريق مركزاً للصحة في جغرافيتها بسبب موقعها الاستراتيجي المتوسط، يشمل هذا المنتجعات الاستشفائية وأماكن استشفائية صحية تاريخية وحمامات تركية وشعبية، يعمل فيها أطباء مؤهلين بتعليم يستند الى ماضي يشمل العصر العثماني

و80 عام بعد إعلان الجمهورية التركية. قدمت العديد من الخدمات لمواطنيها الاتراك والسواح بمستشفياتها المعاصرة وبإمكانياتها الحضارية الواسعة.

بعد كل هذه التجارب والخبرات، تم وضع خدمة (التحول في برنامج نظام الصحة) لمدة زمنية استغرقت 9 سنوات وهذا أدى الى التطور وشكل مثالا للعالم في هذا المجال التحول في برنامج نظام الصحة..

✓ **سياسة خدمة الصحة خلال الفترة الزمنية 1980 – 2002**

ينص البند رقم 60 من الدستور (الجميع له الحق في الحصول على حماية الدولة لذا تؤسس الدولة تجهيزات اللازمة وتأخذ التدابير اللازمة لها لتحقيق غايتها المرجوة). وبالإضافة إلى ذلك ينص البند رقم 56 (تسعى الدولة لتأمين استمرارية صحة الانسان معنويا وبدنيا، وتسعى إلى التعاون من أجل زيادة الطاقة البشرية والنفسية وتخدم المؤسسات الصحية وتعمل تحت إدارة واحدة لتنسيق عملها، يتم تحقيق عملها بالاستفادة من المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة عن طريق المراقبة، وبالإضافة للبنود الدستورية (يمكن تحقيق التامين الصحي الشامل.[21].

✓ **أعمال الإصلاحات الصحية التي طبقت في عام 1990**

- اتحاد مؤسسات التأمين تحت سقف واحد لإنشاء التأمين الصحي العام.
- الأولوية تطوير الخدمة الصحية من أجل طبيب العائلة.
- تحويل المستشفيات إلى مؤسسات مستقلة للرعاية الصحية.
- تخطيط ومتابعة خطة صهر وزارة الصحة في قالب هيكل جديد يولي الأولوية للوقاية الصحية. ولاحقا ثُبت أن هذه كانت حقبة إطلاق أفكار نظرية جامحة ولكن لم يكن لها مجال تطبيق على أرض الواقع.

✓ **سياسات الرعاية الصحية ما بين 2003–2011.**

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن نظام الرعاية الصحية في أي بلد يجب أن يتم تخطيطه بشكل يسمح بتقديم الخدمات الصحية الأساسية لكل المواطنين وبجودة عالية. وكان من المقترح أن تبني كل دولة نظام رعايتها الخاص بها آخذة في اعتبارها هذه القواعد.

في هذه الفترة انطلق برنامج "رقم هاتف 112 لخدمات الإسعاف الطبي" ليس فقط في المدن، ولكن في القرى أيضاً. تزايد عدد المحطات وتم تجهيز الإسعاف بأحدث التكنولوجيا، وأضيفت إلى الإسعاف إمكانات النقل الجوي والبحري. تصدرت الخدمات

الصحية الوقائية ورعاية الأمومة والطفولة قائمة الأولويات، وتم تدعيم خدمات نظام الرعاية الأساسية وتطبيق رعاية الأسرة –أحد ركائز المفهوم العصري للرعاية الصحية– في طول البلاد وعرضها. وفي خلال 8 أعوام فقط نجحت تركيا في تقليص معدلات وفاة المواليد بما يعاد ما حققته الدول المتقدمة في 30 عاماً. و في 8 أعوام فقط استطاعت تركيا تحقيق نفس النجاح في تقليص معدل وفيات الأمهات الذي بلغته دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بعد 23 عاما. ولهذا فقد انتعشت جودة الخدمات الصحية المقدمة، وتيسر حصول السكان عليها، وقفزت نسبة رضا المواطنين عن الخدمات الصحية من 39% عام 2003 ليتجاوز 80% عام 2011.

في الفترة ما بين 2002 – 2013م أُنشئت 2134 مؤسسة طبية جديدة، منها 611 مستشفى و1523 مُجمع طبي من الدرجة الأولى، وفي حين كان في تركيا 256.000 موظف بالكادر الطبي فقد تضاعف هذا العدد إلى ضعفين، فوصل إلى 507.000 موظف، كما تضاعفت حصة كليات الطب من الطلاب في السنوات الأخيرة ضعفين، وحصة المدارس العليا للتمريض ثلاثة أضعاف.

في عام 2002م كان نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في تركيا هو 330 دولار وهو ما يمثل 3.8% من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي، وقد وصل هذا الإنفاق في عام 2012م إلى 789 دولار وهو ما يمثل 4.4% من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي.

كما تم توفير خدمات الإسعاف والعناية المركزة بالمجان في المستشفيات العامة والخاصة، وقد ارتفع متوسط مدة الكشف على المريض من أربع دقائق ونصف إلى تسع دقائق ونصف، وتم التحول من نظاف الغرف الشبيهة بالعنابر في المستشفيات إلى نظام الغرف المجهزة، وفي حين كانت نسبة الأسرة المجهزة في عام 2002م 6.6% فقد ارتفعت هذه النسبة بنهاية عام 2012م إلى 34% .

كما استحدث نظام المستشفيات والصيدليات المتنقلة في المناطق الريفية، ويستفيد من الخدمات الطبية المتنقلة 126 ألف مواطن يومياً، ومن نظام الصيدليات المتنقلة عشرين ألف مواطن يومياً.

نتيجة لكل هذه التطورات فقد أصبح نصيب كل 1500 مواطن غرفة مستوصف واحدة اعتبارا من عام 2012م، في حين كان نصيب كل 5000 مواطن غرفة مستوصف واحدة

بالمؤسسات الطبية ذات المرحلة الأولى والثانية والثالثة التابعة لوزارة الصحة في عام 2002 [22].

2-2- في مجال التربية والتعليم:

أقرت تركيا إصلاحات في قطاع التعليم أثارت غضب المواطنين في البلاد. والعلاقة "4 + 4 + 4" هذه ليست مجرَّد معادلة رياضية بسيطة، بل هو اسم مشروع إصلاحات تم اعتماده قبل فترة قصيرة في قطاع التعليم التركي؛ حيث أظهرت الجدالات الساخنة أنَّ هذه الإصلاحات لا تتعلَّق فقط بإعادة هيكلة الدوام المدرسي، بل بالتفاوض من جديد على ميزان القوى في البلاد.

ولذلك دعونا نذكر في البدء بعض الحقائق الأساسية: كانت حتى الآن مدة التعليم الأساسي الإلزامي في تركيا ثمانية أعوام يمكن بعدها حسب وضع علامات التلميذ وقراره الذهاب لمدة أربعة أعوام أخرى إلى مدرسة ثانوية أو مدرسة مهنية. وفي المقابل يهدف إصلاح "4 + 4 + 4" إلى تمديد مدة التعليم الإلزامي إلى اثني عشر عامًا يتم تقسيمها إلى أربعة أعوام للمدرسة الابتدائية وأربعة أعوام للمدرسة المتوسطة وأربعة أعوام للمدرسة الثانوية، ومن الممكن دراسة الثلث الأخير في مدرسة ثانوية أو مدرسة مهنية أو من خلال التعلم عن بعد.

وحتى الآن لم يتَّضح لمن تجوز الدراسة عن بعد في المستقبل. وفي حين أنَّ وزير التعليم التركي عمر دينجر أكَّد على أنَّ هذا الشكل من التعليم يتعلَّق باستثناء للأطفال المرضى أو السجناء، يعتقد عامة الناس أنَّ هذا الاستثناء هو امتياز تدريجي يقدَّم للعائلات المحافظة التي تفضِّل إبعاد بناتها عن كلِّ المغريات وكذلك إبقائهن في المنزل حتى في أثناء فترة الدراسة.

وهناك تغيير آخر يتعلَّق بالمناهج الدراسية ويشمل موادًا يمكن اختيارها بعد الصف الخامس من بينها "مادة القرآن" و"السيرة النبوية". وتثير أيضًا بعض المواد المقترحة مثل مادة "الأخلاق" أو "التنمية الشخصية" السؤال حول ماهية الأخلاق التي من المفترض أن يتم تدريسها هنا وحول طريقة تدرسيها. وبما أنَّ ما سيتم عرضه من مواد اختيارية يعتمد في الواقع على المعلمين المتوفرين أو الذين سيتم توظيفهم، فمن الممكن لنا أن نتصوَّر ما هي المواد التي يمكن حصولها في المستقبل على مزيد من الدعم.

لكن مع ذلك لا يوجد في هذه الأيّام مؤيِّدون كثيرون لهذا الإصلاح. كما أنَّ الكليَّات التربوية في أهم الجامعات الخاصة ونقابات المعلمين مستاؤون من كون هذا الإصلاح لم يسبقه أي نقاش عمومي أو برلماني، بل لقد تم إعداده وإقراره بسرعة وانفراد من قبل الحكومة التركية.[23].

2-3- في مجال المواصلات والنقل:

في تركيا يعد قطاع المواصلات والاتصالات من أكثر القطاعات ثقلا بحصته البالغة 27% ضمن استثمارات الأموال الثابتة للقطاع العام. ويشكل قطاع المواصلات مع الاتصالات حوالي 16% من إجمالي الناتج القومي (حسب إحصائيات معهد الإحصاء الحكومي 15.2% سنوياً مع نهاية عام 2004). وتشكل فعّاليات المواصلات والاتصالات 30% تقريباً من إجمالي الفعّاليات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية. ويساهم قطاع المواصلات والاتصالات بحوالي 45 مليار دولار أمريكي في دخلنا القومي.

وتستحوذ الطرق البرية على حوالي 92% من مجموع الحركة الداخلية للشحن في البلاد، كما تهيمن الطرق البرية على نسبة 94% في مجال النقل الداخلي للركاب. وفي الوقت الذي يستحوذ فيه النقل البحري على 5 بالألف من نقل الركاب و3-4% في شحن البضائع، فإن النقل الجوي يستحوذ على 1% من نقل الركاب و3 بالألف من شحن البضائع. أمّا حصة السكك الحديدية فهي 4.5% في نقل الركاب وحوالي 5.5% في مجال الشحن.

- **الطرق البرية:** طول الطرق البرية في تركيا 63 ألف و473 كيلومتراً، وتم في السنوات الأخيرة توسيع شبكة الطرق السريعة بخطى مسرعة، إذ بلغت 1.659 كيلومتراً مع نهاية عام 2004.

ومقابل 31 ألف و446 كيلومتراً مشيدة من قبل الدولة، فقد بلغ طول الطرق الفرعية والجانبية 30 ألف و386 كيلومتراً.

وتشكل الطرق السريعة، البالغة 3.200 كم، العمود الفقري للطرق البرية العامة في تركيا، وتبدأ من الحدود البلغارية، مارة باسطنبول وأنقرة وغردة، ومنتهية في مسارين أحدهما عند الحدود السورية والثاني عند الحدود العراقية، وهي أيضا مرتبطة بشبكة الطرق البرية لكل من أوربا وآسيا الوسطى، وتعتبر أقصر طريق ترانزيت مروري يمتد إلى آسيا الوسطى وغرب آسيا وشمال أفريقيا.

وبفضل أنشطة النقل البري الدولية في الأعوام الأخيرة، تم توفير عائدات للاقتصاد التركي من العملة الصعبة بمعدلات تزداد عاماً بعد عام. إذ يسهم هذا القطاع الجانبي في اقتصاد البلاد بما يتراوح بين 1.5–2 مليار دولار أمريكي سنوياً.

– **الملاحة البحرية:** تحتفظ الملاحة البحرية بثقلها في نقل البضائع إلى الخارج. ويلف تركيا شريط ساحلي طوله 8.333 كيلومتراً، 6.480 منه في الأناضول، و786 منه في تراقيا، والباقي 1.067 في الجزر. وقامت تركيا عام 2004 بنقل ما نسبته 78.2% من صادراتها ونقل ما نسبته 92.3% من وارداتها عبر الملاحة البحرية. وقامت السفن التركية بشحن 23.9% والسفن الأجنبية

تتمتع الطرق البحرية بأهمية كبيرة في مجال النقل خارج البلاد بشحن 76.1% من إجمالي البضائع المشحونة بواقع 175.2 مليون طن خلال عام 2004. وتبلغ حصة النقل البحري داخل المدن 3% من النقل الداخلي. ويأتي الأسطول التجاري التركي في المرتبة الثالثة والعشرين عالمياً مع نهاية عام 2004. كانت توجد في الأسطول التجاري التركي 1059 سفينة تزيد سعة كل منها عن 300 طن، وكانت سعته الإجمالية 5.638.226 طناً، وقد ارتفع عدد السفن التي تزيد سعتها عن 300 طن والمسجلة في الأسطول في نهاية عام 2004 الى 1085، وبلغت السعة الإجمالية 5.992.431 طناً في عام 2004. ويبلغ متوسط عمر الأسطول التجاري (بالنسبة للسفن التي تزيد سعتها عن 300 طن) 22 عاماً. هذا، وقد تم خلال الفترة من عام 2003 وحتى شهر مايو 2005 منح 12 ترخيصاً لسفن RO–RO للعمل على خطوط سير زونغولدا – اوديسا وعمبرلي – تريسته وزونغولداق – سكادوفسك وجشمه – تريسته وصامصون – نوفورسكي.[24].

– **السكك الحديدية:** مصلحة السكك الحديدية للجمهورية التركية بخطها البالغ 10 آلاف و984 كيلومتراً، تتولى خدمات نقل الركاب والبضائع، وتشكل الخطوط الرئيسية 8آلاف و697 كيلومتراً والخطوط الفرعية ألفين و287 كيلومتراً، إذ أن 95% من هذا الخط ذي المسار الأحادي، و21% من الخط يعمل كهر بائياً – مؤشراً ضوئياً و24% منه مؤشراً و4% خط ذو مسارين و0.3% ذات أربعة مسارات. وقد تم نقل 26.049.853 راكباً في عام 2004. وتقع خطوط السكك الحديدية التركية على أقصر ممر دولي بين آسيا وأوربا، ويلتقي ممر النقل الاوربي رقم 4 مع خطوط السكك الحديدية التركية.

2-4- في مجال الفلاحة

تحتل تركيا مراكز متقدمة عالمياً في إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية، حيث تأتي بعد الصين والهند، من حيث احتلالها للمراكز الأولى في الإنتاج الزراعي، وتجاوزت الولايات المتحدة الأميركية، التي جاءت في المركز الرابع.

ووفقا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، فإن تركيا تحتل المركز الأول على مستوى العالم في إنتاج سبعة محاصيل زراعية، منها البندق والمشمش والتين والكرز والسفرجل، في حين تحتل المركز الثاني في إنتاج ست محاصيل زراعية، منها البطيخ والشمام والفراولة، والمركز الثالث في إنتاج ثمانية محاصيل، منها العدس والتفاح والخيار والفلفل الأخضر والفاصوليا. وعليه جاءت تركيا في المركز الثالث عالمياً في الإنتاج الزراعي.

وصرح رئيس اتحاد غرف الزراعة التركية بأن تركيا تحصّل دخلاً كبيراً عبر تصدير تلك المنتجات الزراعية، خاصة أن عدداً منها غالي السعر، ما يمثل فرصة لتركيا للحصول على العملات الأجنبية.

وتقع تركيا في المراكز العشر الأولى في ما يتعلق بإنتاج عدد من أنواع الحبوب، حيث أن تركيا يمكن أن ترفع إنتاجها من القمح إلى أكثر من 25 طن سنوياً.

ولتركيا القدرة على زيادة إنتاجها الزراعي، في حال قيامها بحل المشاكل الهيكلية المتعلقة بالزراعة ودعمها للمنتجين الزراعيين[25].

2-5- في مجال الصناعة:

- ✓ كان عدد المناطق الصناعية المنظمة 70 منطقة، أضافت إليها تركيا بعد سنة 2002 ما يعادل 72 منطقة صناعية منظمة.
- ✓ بنت تركيا بعد 2002 حوالي 83 منطقة صناعية صغيرة خلال ثماني سنوات[26].

الخاتمة :

إن أهم عوامل نجاح تركيا اقتصاديا هو توجهها إلى الشرق، حيث تعتبر جزء منه بعد جهود مضنية بذلها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي لم تسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية، وهي مستمرة بالتزامن مع الانفتاح على دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والموارد الأولية والتي تعتبر أسواق استهلاكية لا يستهان بها. وتحاول تركيا جذب الاستثمارات العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية والتي تتمتع بفوائض مالية سنوية تتخطى الـ 60 مليار دولار أمريكي، وذلك عبر تسويق منتجاتها الصناعية والسياحية حيث تمر حاليا المنطقة العربية بأوضاع صعبة نتيجة الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ونجحت تركيا في تطبيق هذه الاستراتيجية إلى حدٍ بعيد.

كما أن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي يبقى هدفا استراتيجيا لتركيا، غير أنه يجب إلا يتم عبر التخلي عن هويتها، وعن عمقها الجيو– ثقافي (إن الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هي تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها، على عكس اقتصاديات بعض الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي النفط والغاز حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها الزراعة والصناعة والخدمات (السياحة والتجارة والقطاع المالي والعقار والبناء). شكل قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة للاقتصاد نحو 65 %من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 بينما شكل قطاعي الصناعة والزراعة نحو25.8 % و 9.3 %من الناتج الإجمالي لتركيا على التوالي، وقد ساهم الانخفاض الملحوظ في التضخم إلى 6.2% خلال عام 2007 من مستوى قياسي بلغ 70%خلال عام2001، وتقليص عجز الموازنة في دفع الاقتصاد التركي إلى النمو الإيجابي ابتداء من عام 2002. بالإضافة إلى ذلك نجحت البنوك في تغيير نموذج أعمالها وطرح منتجات مالية جديدة منها الرهن العقاري وتوجهت إلى سوق التجزئة وتمويل المشاريع المنتجة وذات القيمة المضافة للاقتصاد.

المراجع والاحالات

[1]: عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد:13، 2013، ص:116.

:[4] [3] [2]: رابح بوقرة و نبيلة جعيجع، دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية، حالة: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، على الموقع: *www.shatharat.net*، تم الاطلاع بتاريخ:2015/08/28، على الساعة:10:00، ص:02.

[5]: رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

[6]: نفس المرجع، ص:23.

[7]: وصلت حكومة تركيا في 2002، في بيئة داخلية تعاني أزمة اقتصادية حادة؛ نتيجة التزام الحكومة السابقة (28 أيار1999– 18 تشرين الثاني2002) بالقرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي لها في عام 2001م، مطالبا إياها بإجراء اصلاحات اقتصادية وفق رؤية ورعاية خاصة.

[8]: رؤية تركية ، مقال بعنوان: الاقتصاد التركي خلال فترة حزب العدالة والتنمية، على الرابط : http://rouyaturkiyyah.com

تم الاطلاع بتاريخ: 2015/08/29، على الساعة :12:30، ص: 01.

[9]: معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا : على الرابط: www.dohainstitute.org، تم الاطلاع بتاريخ :2015/08/29، على الساعة :19:00، ص:02.

[10]: معمر خولي ، الاصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، دولة قطر، 2011، ص ص: 14،13.

[11]: نفس المرجع ، ص:15.

[12]: محمد بوديسة ونورالدين عسلي، مداخلة بعنوان: نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لتجربة تركيا، الملتقى الدولي حول: السياسات المنتهجة للقضاء والحد من ظاهرة البطالة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص: 12.

[13]: معمر خولي ، الاصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص:15.

[14]: سيد عمان، ارتفاع نسبة البطالة في الربع الأول من عام 2015، على الرابط: http://kitabateconomy.com.، تاريخ النشر: 16 أيار 2015، تاريخ الاطلاع: 2015/08/31، ص: 01.

[15]: معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص:16.

[16] د. أيوب فورال أيدن – خاص ترك برس، القدرات ، الاستقرار، فرص الاستثمار في تركيا، تم نشر المقال بتاريخ : ديسمبر 2014 ، ص: 01. الرابط :www.turkpress.co/node .

[17]: مرجع سابق ، ص:13.

[18]: دليل الاستثمار، محمد بوديسة ونورالدين عسلي مؤشرات الاقتصاد الكلي، على الرابط": http://www.invest.gov.tr. تم الاطلاع بتاريخ : 2015/08/31، على الساعة :12:30، ص:01.

[19]: معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص: 18.

[20] : شوقي الجباري وحمزة العوادي، سياسة الاستهداف كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الاشارة إلى تجارب البرازيل، تشيلي وتركيا، مجلة رؤى استراتيجية ، أكتوبر 2014، ص:95.

[21]: مقال بعنوان: النظام الصحي في تركيا، على الرابط

http://visitturkeyforhealthcare.com

تم الاطلاع بتاريخ :2015/09/01، على الساعة :13:00، ص:01.

[22]: مقال بعنوان : مسيرة تركيا خلال 12 عاما : الحلقة الثالثة عشر تطور القطاع الصحي ، على الرابط :

http://www.turkpress.co/node/7445، تم الاطلاع بتاريخ :2015/09/01، على :17:30، ص:02.

[23]: مقال بعنوان: اصلاحات قطاع التعليم في تركيا: إصلاحات التعليم في تركيا... هل هي إصلاحات على الطريقة الإردوغانية؟، تم الاطلاع بتاريخ: 2015/09/01، على :17:30، ص:01.

[24]: مقال بعنوان: الموصلات والنقل لافي تركيا، على الرابط: http://www.almosafr.com/foruml

تم الاطلاع بتاريخ :2015/09/01، على :18:00 ، ص : 03.

[25]: وكالة الأناضول للأنباء، تركيا تحتل مراكز متقدمة عالمياً في الانتاج الزراعي، ص:03.

[26]: معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص:16.